أثر سياسة الدعم الحكومي في معالجة المشاكل الاجتماعية من خلال منح القروض وتحسين جودة الخدمة المصرفية

عدنان حسين فيصل

د. قاسم عسكري

كلية العلوم والمعارف، جامعة المصطفى

ECONOMICS AND ADMINISTRATIVE STUDIES JOURNAL (EASJ)
EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: http://doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.5

أثر سياسة الدعم الحكومي في معالجة المشاكل الاجتماعية من خلال منح القروض وتحسين جودة الخدمة المصرفية

The impact of government support policy in addressing social problems through granting loans and improving the quality of banking services

عدنان حسين فيصل*
د. قاسم عسكري
كلية العلوم والمعارف، جامعة المصطفى

Adnan Hussein Faisal *
Dr. Qasim Askari
Faculty of Science and Knowledge, Al-Mustafa University

تاريخ الاستلام: 2025/06/01 تاريخ القبول: 2025/06/18 تاريخ النشر: 2026/06/01
Published: 01/06/2026 Accepted: 18/06/2025 Received: 01/06/2025

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الأثر المحتمل لسياسة الدعم الحكومي في معالجة المشاكل الاجتماعية، وذلك من خلال آليتين رئيسيتين: منح القروض الميسرة، وتحسين جودة الخدمات المصرفية. تنبع أهمية الموضوع من تزايد التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العديد من الدول، مما يستدعي تدخلات حكومية فعالة للتخفيف من حدتها. وتتناول سياسات الدعم الحكومي مشكلات اجتماعية متعددة كالفقر، والبطالة، وتدني مستوى المعيشة، والتفاوتات الطبقية. وتُعد القروض الحكومية الميسرة أداة أساسية لدعم الفئات الأكثر احتياجاً، وتمكين الشباب والخريجين من إطلاق مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في خلق فرص عمل وتحريك عجلة الاقتصاد. بالتوازي، يلعب تحسين جودة الخدمات المصرفية دوراً حيوياً في تعزيز الشمول المالي، وتسهيل وصول الأفراد والشركات إلى التمويل، وتشجيع الادخار والاستثمار، مما يدعم النمو الاقتصادي ويساهم في استقرار المجتمع. يُتوقع أن يؤدي تطبيق هذه السياسات إلى نتائج إيجابية تتمثل في تقليص معدلات الفقر والبطالة، وتحسين مستوى دخل الأفراد، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. ومع ذلك، فإن فاعلية هذه السياسات تتوقف على عدة عوامل، منها الشفافية في التنفيذ، ومكافحة الفساد، وتبسيط الإجراءات، وتوفير بيئة اقتصادية مستقرة.

الكلمات المفتاحية : سياسة الدعم الحكومي، المشاكل الاجتماعية، القروض، الخدمات المصرفية، التنمية الاقتصادية، الفقر، البطالة.

Abstract:

This research aims to highlight the potential impact of government support policies in addressing social problems through two main mechanisms: providing soft loans and improving the quality of banking services. The importance of this topic stems from the increasing social and economic challenges facing many countries, which calls for effective government interventions to mitigate them. Government support policies address multiple social problems such as poverty, unemployment, low living standards, and class disparities. Soft government loans are an essential tool for supporting the most vulnerable groups and enabling young people and graduates to launch their own small and medium-sized enterprises, contributing to job creation and economic growth. Concurrently, improving the quality of

*Corresponding Author: Adnan Hussein

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.5

banking services plays a vital role in promoting financial inclusion, facilitating access to finance for individuals and businesses, and encouraging savings and investment, which supports economic growth and contributes to social stability. The implementation of these policies is expected to yield positive results, including reducing poverty and unemployment rates, improving individual income levels, and enhancing social stability. However, the effectiveness of these policies depends on several factors, including transparency in implementation, combating corruption, simplifying procedures, and providing a stable economic environment.

Keywords: government support policy, social problems, loans, banking services, economic development, poverty, unemployment.

المقدمة

تُعتبر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في العراق من أبرز التحديات التي تعيق التنمية المستدامة، حيث يعاني البلد من نسب عالية من البطالة والفقر، إلى جانب ضعف البنية التحتية المصرفية. لتحقيق التغيير المطلوب، تلجأ الحكومة العراقية إلى استخدام أدوات اقتصادية مثل الدعم المالي ومنح القروض، إضافة إلى تحسين النظام المصرفي لتعزيز الشمول المالي وتحفيز الاقتصاد.

كما تعد سياسة الدعم الحكومي أداة مهمة لتحفيز النمو الاقتصادي ومعالجة المشاكل الاجتماعية في العديد من الدول، بما في ذلك العراق. وقد شهدت الفترة من 2003 إلى 2024 تطورات كبيرة في هذا المجال، حيث تم اتخاذ العديد من المبادرات لتعزيز الدور التنموي للقطاع المصرفي وتوسيع نطاق القروض المقدمة للمواطنين والشركات.

تمثل منهجية موضوع أثر سياسة الدعم الحكومي في معالجة المشاكل الاجتماعية من خلال منح القروض وتحسين جودة الخدمة المصرفية أهمية كبيرة في توضيح ما يتعلق بالموضوع؛ لذا سيتم تناول الكليات من خلال الآتي:

مشكلة البحث :

من خلال التحديات المنظمات العراقية بشكل عام وقطاع المصارف بشكل خاص كونه يعد المورد الاساسي في اقتصاديات أغلب الدول نجد أنه ليس بمعزل عن تلك التغييرات الأمر الذي فرض علينا مجموعة من التحديات التي تتطلب منه الاستثمار الأمثل لمواردها وقابلياتها الحالية وتحديد الفرص التي تلوح في الافق لتكون قادرة على تجديد وتعزيز سلوكياتها التنظيمية بما يتضمن تحقيق الموائمة مع بيئتها والاستجابة السريعة لمتطلباتها والعمل، وبالتالي تتمحور مشكلة البحوث حول الإجابة عن التساؤل كيف تؤثر سياسة الدعم الحكومي بشكل مباشر على المشاكل الاجتماعية في العراق؟

اهمية البحث :

تتضح أهمية البحث من الناحية النظرية - من أهمية قضية الدعم، فيما يتعلق بالدراسات النظرية والتجريبية للدعم، ومبررات تقديم الدعم، والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة للدعم ، وجهود الحكومة للنهوض بمنظومة الدعم وتعويض الأسر المتضررة من إزالة الدعم. أما من الناحية التطبيقية تعتبر هذه البحث مهمه لأنها تسعي إلى اختبار العلاقة بين سياسة الدعم الحكومي والنمو الاقتصاد العراقي.

الهدف من البحث :

يتناول البحث العديد من الاهداف اهمها :

أ) الأهداف الاقتصادية

العلاقة بين سياسة الدعم الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي في العراق تهدف إلى تحقيق عدة أهداف مهمة، و هي:

- رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- زيادة إنتاجية المجتمع.
- تفعيل القطاع الخاص.
- تحقيق استدامة النمو الاقتصادي.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.5

ب) الأهداف الاجتماعية

- تحسين مستوى المعيشة: يهدف الدعم الحكومي إلى تحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال تو فير السلع والخدمات الأساسية بأسعار معقولة.
- تخفيف العبء المالي: يساعد الدعم الحكومي في تخفيف العبء المالي عن كاهل المواطنين، خاصةً الفئات الأكثر احتياجاً، من خلال تو فير الدعم المالي والسلع المدعومة.
- تعزيز الاستقرار الاجتماعي: يمكن للدعم الحكومي أن يساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال تو فير الاحتياجات الأساسية للمواطنين، مما يقلل من التوترات الاجتماعية والاحتجاجات.
- دعم الفئات الضعيفة: يهدف الدعم الحكومي إلى دعم الفئات الضعيفة في المجتمع، مثل الأسر ذات الدخل المحدود والمتقاعدين، من خلال تو فير المساعدات المالية والخدمات الاجتماعية.
- تعزيز العدالة الاجتماعية: يمكن للدعم الحكومي أن يساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تو فير الفرص المتساوية للجميع، خاصةً في الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة.

فرضية البحث:

لتحقيق أهداف البحث يتم الاعتماد على الفرضية الآتية:

تُسهم سياسة الدعم الحكومي في العراق، والمتمثلة في منح القروض وتطوير جودة الخدمات المصرفية، إيجاباً وبشكل فعال في معالجة المشاكل الاجتماعية والتخفيف من حدتها خلال الفترة 2003-2024.

منهج البحث

من أجل تحقيق أداف وغايات البحث اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي عند تحليل أهم الدراسات النظرية والتجريبية التي تناولت موضوع الدعم الحكومي وعلاقته بالعدالة الاجتماعية ومعدل النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الجمع بين المنهج الكمي والنوعي. حيث يتيح هذا المنهج:

- **الكمي :**قياس الأثر الكمي لسياسات الدعم على المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية.
- **النوعي :**فهم الأسباب الكامنة، والتحديات، والتجارب، والإدراكات المرتبطة بالسياسات والمشاكل.

مخطط البحث الافتراضي

المحور الأول / أثر سياسة الدعم من خلال تسهيلات منح القروض

اولا - طبيعة السياسة الداعمة

تعرف السياسة الداعمة (أو سياسة الدعم) هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة بهدف تقديم المساعدة المالية أو المزايا غير المباشرة لفئات معينة من المجتمع، أو لقطاعات اقتصادية محددة، أو لسلع وخدمات معينة. الهدف الأساسي منها هو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، مثل دعم مستوى معيشة الأفراد، أو تشجيع النمو الاقتصادي، أو ضمان استقرار الأسواق.

وسوف نتناول في هذا المبحث طبيعة السياسة الداعمة من خلال الوقوف على مفهوم السياسة الداعمة، و أنواعها، وذلك على النحو التالي:

أ- مفهوم السياسة الداعمة

يُعرَّف الدعم الحكومي بأنه مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو أي مؤسسة عامة تقدم منفعة لمن يتلقاها. وقد تأخذ هذه المساهمة أشكالاً مختلفة، بما في ذلك التحويل الفعلي أو التحويل المحتمل للأموال، كما في حالة تو فير ضمانات القروض، أو التنازل عن جزء من عائدات الحكومة، مثل الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو الشكل المعتاد للدعم، مثل دعم الأسعار والدخل. يشير مصطلح الدعم أيضًا إلى الإعانات، و هي مجموعة من المزايا التي تقدمها الحكومة أو تتنازل عنها، بشكل مباشر أو غير مباشر، للأفراد أو المشاريع من أجل التخفيف من ارتفاع تكاليف المعيشة للمستهلكين ذوي الدخل المحدود.

السياسة الداعمة هي تدخل حكومي منظم ومقصود لإعادة توزيع الموارد أو تخفيف الأعباء، بهدف معالجة إخفاقات السوق، أو تحقيق أهداف اجتماعية، أو تعزيز القدرة التنافسية لقطاعات معينة.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.5

وهناك نوع آخر من الدعم يتمثل في كافة الإجراءات التي تتخذها الحكومة لتطبيق أسعار صرف مواتية على المشتريات من الخارج التي تقوم بها المشاريع الصناعية. وتشمل هذه المشتريات الخدمات التي تسهل تشغيل المشروع، مثل مدخلات الإنتاج، أو المعدات الرأسمالية، أو خدمات الصيانة والإصلاح .

تعرف برامج الإصلاح الاقتصادي الدعم بأنه المساعدة التي تقدمها الحكومة للمنتجين أو المستهلكين دون تعويض. وقد يأخذ الدعم شكل مدفوعات مباشرة للمنتجين أو المستهلكين (منح نقدية)، أو قروض بأسعار فائدة أقل من معدل اقتراض الحكومة، أو تخفيض الالتزامات الضريبية (دعم الضرائب)، أو مشتريات الحكومة من السلع والخدمات بأسعار أعلى من أسعار السوق (دعم العرض)، أو مدفوعات ضمنية من خلال التدابير التنظيمية الحكومية التي تدعم أسعار السوق (الدعم التنظيمي)، أو توريد العملات بسعر أعلى (دعم سعر الصرف) .

ب- أنواع السياسة الداعمة

تتعدد أنواع السياسة الداعمة في العراق، وسوف نذكرها على النحو الآتي:

1- الدعم التوزيعي الأولي المباشر هو الدعم النقدي الذي تقدمه الدولة للأفراد مباشرة ويقوم على مبدأ إعادة توزيع الدخل القومي وزيادة القدرة الشرائية للأفراد.

2- دعم التوزيع الأولي غير المباشر؛ هو الدعم الحكومي الذي يتم من خلال تو فير السلع والخدمات بأسعار أقل من تكلفتها وله تأثير غير مباشر على إعادة توزيع الدخل القومي.

3- دعم تحويلي مباشر، وهو دعم حكومي يساهم في تحويل مسار القوة الشرائية اتجاه الأفراد المستفيدين منه. ويهدف لزيادة في الدخول النقدية للإفراد مثل الإعانات الاجتماعية والضمان الاجتماعي، وإعانات العجز وفوائد الدين العام.

4- دعم تحويلي غير مباشر، وهو دعم حكومي يساهم في تحويل مسار القوة الشرائية عن طريق إعطاء الأفراد المستفادين من الدعم سلع مجانية، ويسعى لزيادة الدخول الحقيقية بطريقة غير مباشرة مثل الدعم المخصص لخفض الائتمان أو الدعم المخصص لتوزيع خدمات مجانية .

5- دعم حكومي تكميلي، وهو دعم حكومي تقوم به الدولة للأهمية الاجتماعية، ويهدف الدعم إلى إشباع حاجات أساسية للسكان. مثل الدعم المقدم لتو فير خدمات صحية وتعليمية.

6- دعم حكومي تدخلي، وهو دعم حكومي مقدم الإنتاج سلعة مادية أو العرض توجيه النشاط الفردي الإنتاجي، ويهدف لتعزيز المسار الاقتصادي للدولة المتوجة نحو التحول من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق.

7- الدعم المباشر، وهو دعم حكومي نقدي لغرض المحافظة على القوة الشرائية للمستهلكين، ويهدف الدعم إلى ثبات الأسعار والحد من آثار التضخم والحفاظ على الدخول الحقيقة للأفراد ولاسيما ذوي الدخول المحدودة.

8- الدعم غير المباشر دعم حكومي متمثل بالفرق بين كلفة إنتاج السلع والخدمات في القطاع العام وبين السعر الذي تحدده الدولة لبيع هذه السلع والخدمات سواء للإفراد أو للوحدات الإنتاجية والخدمية في القطاعين العام والخاص، وأبرز أنواع هذا الدعم الإعفاءات الضريبية والكمركية الممنوحة للبعض المشاريع والشركات إضافة إلى التسهيلات الممنوحة للقروض مثل القرض العقاري أو الزراعي والذي يمنح بفائدة منخفضة جدا أو بدون فائدة أحيانا.

9- الدعم الائتماني الاقتصادي، وهو دعم نقدى مقدم من قبل الدولة للمنتجين لغرض خفض أسعار السلع، وجعلها في متناول الجميع، ويهدف الدعم إلى تقليل الفوارق بين أصحاب الدخول المرتفعة والمنخفضة بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وهذا النوع مستخدم في العراق مثل دعم مواد البطاقة التموينية والسلع الاستهلاكية الضرورية.

10- الدعم الائتماني الاجتماعي، وهو دعم حكومي نقدي مقدم لموظفي الدولة، ويهدف هذا الدعم إلى تخصيص من حصيلة الضرائب التي تصيب إضافة إلى مساعدة الأسر الكبيرة العدد على تحمل إلى الحد من ارتفاع الأسعار .

ويمكن تصنيف أنواع الدعم في الدول العربية بصفة عامة والعراق على وجه الخصوص في الجدول الآتي:

جدول (1) أنوع الدعم والجهة المانحة للدعم وطبيعة الهدف الذي يسعى الدعم لتحقيقه.

م	أنواع الدعم	الجهة المانحة	الهدف من الدعم
1.	الدعم المباشر.	دعم حكومي نقدي لغرض المحافظة على القوة الشرائية للمستهلكين.	يهدف الدعم إلى ثبات الأسعار والحد من آثار التضخم والحفاظ على الدخول الحقيقة للأفراد ولاسيما ذوي الدخول المحدودة.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.5

2.	الدعم غير المباشر.	دعم حكومي متمثل بالفرق بين كلفة إنتاج السلع والخدمات في القطاع العام وبين السعر الذي تحدده الدولة لبيع هذه السلع والخدمات سواء للإفراد أو للوحدات الإنتاجية والخدمية في القطاعين العام والخاص.	أبرز أنواع هذا الدعم الإعفاءات الضريبية والكمركية الممنوحة للبعض المشاريع والشركات إضافة إلى التسهيلات الممنوحة للقروض مثل القرض العقاري أو الزراعي والذي يمنح بفائدة منخفضة جدا أو بدون فائدة أحيانا.
3.	الدعم الائتماني الاقتصادي.	دعم نقدى مقدم من قبل الدولة للمنتجين لغرض خفض أسعار السلع، وجعلها في متناول الجميع.	يهدف الدعم إلى تقليل الفوارق بين أصحاب الدخول المرتفعة والمنخفضة بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وهذا النوع مستخدم في العراق مثل دعم مواد البطاقة التموينية والسلع الاستهلاكية الضرورية.
4.	الدعم الائتماني الاجتماعي.	هو دعم حكومي نقدي مقدم لموظفي الدولة	يهدف هذا الدعم إلى تخصيص من حصيلة الضرائب التي تصيب إضافة إلى مساعدة الأسر الكبيرة العدد على تحمل إلى الحد من ارتفاع الأسعار.

المصدر: تم أعداد الجدول من قبل الباحث استناداً إلى إحصائيات البنك المركز العراقي على الموقع الرسمي https://cbi.iq/news/view/2589

ولتعزيز أنواع الدعم قام البنك المركزي العراقي بتطوير الاستراتيجية الوطنية للإقراض المصرفي في العراق للأعوام 2024-2029، بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي(GIZ) ، بحضور ممثلي البعثات الدبلوماسية والمؤسسات في العراق وعدد كبير من المسؤولين.

حيث تنطلق استراتيجية الإقراض من الدور المحوري للقطاع المصرفي في النظام المالي؛ فهو يعمل كوسيط بين المودعين والمقترضين، داعماً النمو الاقتصادي، ومعززًا قطاع الأعمال، ومُساعداً الأفراد على تلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم". حيث إن الإقراض المصرفي يُعدّ حجر الزاوية في النشاط الاقتصادي، ودافعاً للنمو، ومحققًا للرخاء. وأكد معاليه أن هناك حاجة ماسة اليوم لتنشيط الاقتصاد العراقي وتنويعه، وأن مبادرات القروض السكنية التي أطلقها البنك المركزي العراقي من خلال المصرف العقاري وصندوق الإسكان العراقي قد بلغت حوالي (11) تريليون دينار ، وهو ما يؤكد على ضرورة توسيع قاعدة الشمول المالي في المجتمع العراقي، لا سيما من خلال توسيع أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تُشكل عصب الاقتصاد، وتركيز البنك المركزي على توظيف القوى العاملة ومبادراته المستمرة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة سيتوج بإطلاق بنك الريادة، بدعم من البنك المركزي العراقي وبمساهمة من المصارف الخاصة.

ثانيا: - العلاقة بين زيادة الاستثمار الاقتصادي وتسهيلات منح القروض

يلعب تسهيل منح القروض دوراً مهماً في الاقتصاد المحلي والوطني، حيث أن التوسع في الإقراض يزيد من حجم الطاقة الإنتاجية في ظل افتراض تدفق مقبول للموارد، و في مثل هذه الحالات يزيد الإنتاج ويزيد التوظيف عن طريق تحويل الأموال المقترضة إلى استثمار. تعتبر القروض أهم أداة للبنوك للحفاظ على مواردها المالية ثابتة وتوجيهها للاستثمار، ويعتبر عوائد هذه القروض العامل الأكبر وراء العملية الإقراضية، أي تحقيق النشاط الاقتصادي وتوسيعه. القروض لها أهداف متعددة، مثل زيادة الإنتاج كماً ونوعاً، ومحاولة زيادة المعدلات حتى تحقيق النمو والاستقرار، وتو فير فائض الإنتاج، و العمل على التصدير وتقليل الواردات.

1. الآثار النقدية للائتمان المحلي

التأثير النقدي الأولي: التوقعات واتجاهات السياسة النقدية

يؤثر الإقراض المحلي على القطاع الحقيقي اعتمادًا على تأثير الإيداع المباشر على حجم الإقراض. وإذا تم تمويل العجز الحكومي، فمن المرجح أن يكون المال الأساسي هو المحرك للائتمان طويل الأجل. وهو نهج يعمل على زيادة الاستثمار في المشاريع المرغوبة وفق منهجية الدولة في توجيه رأس المال إلى الهدف المنشود. و في مثل هذه الحالات، يعتمد الاستثمار إلى حد كبير على السيولة المصرفية من الودائع المباشرة وتدابير السياسة النقدية في السوق المفتوحة. ويخلق هذا الوضع ارتباطاً بين

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.5

الودائع الفعلية التي تمثل التزامات لدى البنوك وبين مجموعة من الوحدات الاقتصادية التي تتجه إلى السوق الثانوية لتحقيق الأرباح من خلال توقعات اتجاهات الفائدة..

وعلى الرغم من أن معاملات الودائع قد تبدو صغيرة مقارنة بالاستثمارات في النظام المصرفي التجاري، إلا أن نمو المشاريع الخاصة يخلق التزامات نقدية لدى البنوك تدعم المركز المالي من حيث الودائع الفعلية. وهذا يزيد من فعالية السياسة النقدية في تمويل المشاريع الخاصة. كما أنه يساعد على تقليل الآثار التضخمية التي قد تنشأ بسبب زيادة تدفقات النقد الأجنبي، فضلا عن الحفاظ على الأموال والمدخرات في نفس الوقت، خاصة في المراحل الأولى من الاستثمار، عندما يكون من المرجح أن ينخفض صافي الاستثمار. و في هذه المرحلة، يؤدي إدخال السلع إلى الأسواق إلى انخفاض الأسعار. إن توقع انخفاض الأسعار سيزداد مع تقلص حجم الأموال، حيث أن المشاريع الإنتاجية ستكون قادرة على بيع منتجاتها، و بالتالي فإن حجم التدفق النقدي المقابل سيزداد تبعا لذلك، مما يقلل من الربحية. العمليات الإقراضية التي تقوم بها البنوك في تقديم القروض للقطاع الخاص والتوسع المزدوج في خلق تسهيل منح القروض، مما يعني انخفاض إجمالي كمية الأموال التي يتم ضخها في الاقتصاد، مما يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار.

ولا يعد انخفاض المستوى العام للأسعار إلى مستوى منخفض مؤشرا جيدا، خاصة أثناء فترة الحمل، لأنه يقلل من حافز التوسع في القطاع الحقيقي. علامات الركود في الاقتصاد تظهر مرة أخرى .

ولذلك، عندما تكون هذه التأثيرات مترابطة، فإنها تخلق حاجزاً ضد التضخم من جهة، وتعزز أدوات التمويل والاستثمارات المصرفية من جهة أخرى.

الأثر النقدي الثاني: وضوح التأثيرات من خلال أهداف السياسة النقدية

و في ظل صافي شروط الإقراض المحلية، من المتوقع أن يكون هناك تدفق صاف من الودائع الأولية إلى النظام المصرفي كوسيلة وأداة مباشرة لتمويل عمليات الإقراض؛ وعادة ما يتم تمثيل ذلك عن طريق تحويل النقد من الحالة السائلة إلى ودائع قابلة للسحب. ويتمثل هذا التمويل على وجه التحديد في نقل تأثيرات السياسة النقدية عبر الأداة الوسيطة المتمثلة في الفوائد على القروض. سيؤدي وجودها إلى أن يصبح تمويل عمليات التنمية هو الهدف النهائي للسياسة النقدية، كما يؤدي إلى انخفاض تكاليف التمويل (الفائدة على القروض) .

ولا شك أن وجود مثل هذه التأثيرات سيؤدي إلى مزيد من التوسع الإقراضي، و لكن فقط في حالة وجود توقعات متفائلة على المدى الطويل، مما يعني أن فرص خلق تأثير توسعي على معدلات الاستهلاك والاستثمار والطلب تتطلب درجة عالية من الفائدة. إن اليقين بإمكانية تحقيق أرباح أكبر في المستقبل ينبع من الرغبة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرغوبة .

وتمثل هذه الازدواجية بين التوقعات والرغبة في النمو بالمعدلات المرغوبة أحد أهم المحددات في فهم آليات التوسع الإقراضي وآثارها..

2. الاثار على الاستثمار

وبما أن الإقراض هو جوهر الاستثمار، فإن ذلك يؤثر على إجمالي الاستثمارات حيث يؤدي نمو الإقراض إلى زيادة الاستثمارات. لأن تكوين رأس المال الثابت هو دالة على زيادة الأرباح من جهة، وخفض الحد الأدنى المطلوب لمواجهة التوقعات السلبية من جهة أخرى. يتم تحديد التأثير التوسعي للاستثمارات على مؤشرات الدخل والاستهلاك والأسعار من خلال تأثير الاستثمار على الاقتصاد الحقيقي. ويمكن تعريف مؤشر وجود الأصول الرأسمالية والمصانع والمعدات والتكنولوجيا المتقدمة في الدولة بأنه مؤشر على زيادة النمو الاقتصادي.

يُذكر أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق عام 2011 بالأسعار الثابتة (على أساس عام 1988) ارتفع بنسبة 45.3% مقارنة بعام 2010. وأدى التوسع الإقراضي إلى زيادة ملحوظة في معدل تكوين رأس المال .

و في هذا السياق تلعب زيادة الإنفاق الحكومي دوراً تعويضياً ومزاحماً في السياسة الإقراضية ، إذ إن السياسة المالية غير المنضبطة تقضي على احتمالات تحقيق الآثار الإقراضية التوسعية المنشودة في ظل رغبة الدولة في الاحتفاظ بأسيادها واستعادة قوة الدولة. من خلال ضخ المزيد من الأموال الحكومية في الاقتصاد. وهذا الوضع يزيد من مركزية الاقتصاد العراقي ويبعده عن مفهوم التحرير المالي والاقتصادي. وهذا الاتجاه المالي التعويضي- سيعزز ردود الفعل السلبية بين المتغيرات المالية والمتغيرات الحقيقية في الاقتصاد .

وما حدث في اليابان، وهو مثال مهم في هذا الصدد، يؤكد ذلك أيضاً. وكانت نتيجة الاتجاه نحو المالية العامة التعويضية سلسلة من الحزم المالية للحد من التأثير، مما أدى إلى انخفاض كبير في الحساسية لمتغيرات الاقتصاد الكلي .

3. تنتقل بعض التأثيرات عبر نظام الأسعار

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.5

وهو استخدام السقوف الإقراضية التمويلية لتو فير تمويل منفصل عن تأثيرات التضخم المتوقع على المدى القصير. يمثل التوسع الإقراضي الأقصى- العام طريقة ناجحة للتحكم في المكون المحلي للمعروض النقدي. إلا أن الحد الأقصى للائتمان لا يوفر وسيلة ناجحة للتحكم في المكون الإجمالي لعرض النقود، خاصة في ظل استقرار سعر الصرف، لأن السلطة النقدية لن تتمكن من السيطرة على المكون الأجنبي في عرض النقود.

وستؤثر الصدمة المتوقعة في النظام السعري على هيكل الرقم القياسي للأسعار نتيجة زيادة الميل الحدي للاستهلاك في العراق. وارتفاع مؤشر التضخم سيسبب خللاً في التوازن، ولو مؤقتاً. ونظراً لارتفاع أوزان الرقم القياسي للاسعار ، أي أوزان السلع ذات الاستهلاك العالي، فإن الأصناف التي يدخل في تركيبها الرقم القياسي ستؤثر أولاً على الرقم كله و من ثم على المستهلك، خاصة في ظل ارتفاع الأسعار. وتستمر التوقعات بشأن المستوى العام لأسعار العديد من العناصر التي يتكون منها المؤشر. وستتفاقم هذه الصدمة في ظل تراجع سعر صرف العملة المحلية. ويذكر أن هذا الاتجاه عبارة عن تدفق دوري بين هيكل الأسعار وسعر الصرف والاحتمالات المستقبلية، مما يجعل العراق أكثر عرضة لتأثير الصدمات في المتغيرات الحقيقية الناشئة عن احتمال اشتعال الأزمات العالمية وتفاقمها .

فالعراق، كدولة تعاني من خلل مستمر في مدفوعاتها الخارجية وارتباك في تحديد الإيرادات بسبب هيمنة مصدر واحد ريعي، سيجد صعوبة في مواجهة التضخم المزمن الزاحف والمؤقت. إن العواقب المترتبة على وضع حدود عليا لسقوف التمويل أقل كثيراً من تأثير عدم استقرار الاحتياطيات الدولية.

4. التأثير في طبيعة التنمية والقطاع الحقيقي

وقد كان لارتفاع هذه العوائد تأثير على الأسواق المالية لا يقل أهمية عن العوامل الأخرى من حيث التنويع الاقتصادي، و من أجل شرح الآلية لا بد أن يشمل الموضوع التأثيرات على عدد من المتغيرات أيضا. وبشكل عام نرى أن تزايد حجم العوائد في الأسواق المالية يجلب معه الطلب الفعال على السلع والخدمات في السوق الحقيقي. وقد ظهرت مثل هذه التأثيرات في البلدان التي تتمتع بأسواق مالية حيث تتسم العوائد بالكفاءة. هناك أسواق تتزايد وأسواقها أكثر نضجا، وخاصة أسواق المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وأهم نتيجة لذلك هو ارتفاع متوسط الأسعار في السوق الحقيقية. و من الواضح أن انخفاض القوة الشرائية للنقود يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى التمويل، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة أسعار الفائدة على القروض . و لكن بما أن تأثير السيولة و انعكاسها على العائدات و من ثم على أسعار الفائدة يعني انتقال هذه التأثيرات من السوق المالية إلى السوق المصرفية، فمن الممكن أن تؤدي زيادة سعر الفائدة إلى تقليل فوائد الاقتراض طويل الأجل.

المحور الثاني/ أثر سياسة الدعم في تقليل نسبة البطالة بالمجتمع العراقي

اولا - زيادة فرص العمل

يتميز سوق العمل في العراق حتى عام 2024 بعدة سمات:

1- إجمالي عدد السكان 36 مليون نسمة.

2- نسبة السكان في الفئة العمرية 15-64 أي في سن العمل إلى إجمالي السكان لا تتجاوز 69%. وهذا يعني أن نصف السكان في سن العمل عاطلين عن العمل.

3- يبلغ معدل النمو السكاني 4.1% وهو أعلى من كثير من دول العالم المتقدم ولا يتجاوز 2.9%.

4- بلغت نسبة النشاط الاقتصادي للسكان 30%، و هي نسبة مشاركة منخفضة في النشاط الاقتصادي.

5- بينما تبلغ مساهمة الرجال في النشاط الاقتصادي حوالي 82%، فإن مساهمة النساء لا تتجاوز 18%.

وصلت معدلات البطالة في العراق إلى 15.3 بحسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء وتقنيات المعلومات لعام 2012 ، وبدأت ظاهرة البطالة بالظهور والنمو بين خريجي التعليم العالي عام 2015-2016-2017. ورغم كل ذلك فقد بلغت 15.0% و15.1% و14.8% على التوالي. المؤشرات: نسبة البطالة في العراق رقم خطير ويسبب مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة. و في الأعوام 2013 و2014 و2015 و2016 و2017، بلغت النسبة لدى النساء 24.8 - 24.6 - 24.8 - 25.0 - 24.3٪ على التوالي، وبالنسبة للرجال كانت 75.2 - 75.6 - 75.2٪ على التوالي. وترتفع معدلات البطالة بين المتعلمين عنها بين الأميين، إذ بلغت 9.9 و10.2 و10.6 في الأعوام 2015 و2016 و2017 على التوالي. ولم يحدث أي تطور ملحوظ بعد عام 2003، حيث بلغ عدد الخريجين عام 2014-2015 حوالي 254.074، وعدد الخريجين عام 2013-2014 حوالي 248.780 ..

أما عن ذروة الارتفاع (تأثير الجائحة): مع حلول عام 2020 وتفشي جائحة كوفيد-19 عالمياً، وما صاحبها من إغلاقات وتراجع في النشاط الاقتصادي، ارتفعت نسبة البطالة في العراق بشكل ملحوظ لتصل إلى حوالي 15.78% في 2020، وبلغت ذروتها في عام 2021 مسجلة حوالي 16.17%. هذه الفترة عكست الأثر السلبي للجائحة على سوق العمل والتوظيف . (المصدر(MacroTrends, Trading Economics :

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.5

2022-2024: انخفاض تدريجي وتحديات مستمرة: بدأت النسبة في الانخفاض تدريجياً بعد عام 2021، حيث وصلت إلى نحو 15.59% في 2022، ثم 15.53% في 2023. وفي أحدث التقديرات لعام 2024، تشير بعض المصادر إلى أنها بلغت حوالي 15.50%. ومع ذلك، أعلنت وزارة التخطيط العراقية مؤخراً (في مايو 2025، عن بيانات قد تخص نهاية 2024 أو بدايات 2025) عن انخفاض معدل البطالة إلى 13%، مشيرة إلى دور القطاع الخاص في ذلك.

إن تحديد التخصصات العلمية والفنية، واختيار مؤسسات سوق العمل بشكل منسق بناء على الاحتياجات الحقيقية الحالية والمستقبلية، وإدراج المهارات المتعلقة بممارسة المهن في البرامج والمناهج الأكاديمية العلمية والتطبيقية والتركيز على نقلها، وتقييم المخرجات واستخدامها كمعايير للنجاح في المؤسسات التعليمية، ومؤسسات التوظيف، وأساس الاختيار والقبول يشكل أساس الارتباط والتوازن بينها. مخرجات التعليم العالي واحتياجات المؤسسات التعليمية سوق العمل لذلك فإن كفاءة مؤسسات التعليم العالي تعتمد على حسن اختيار التخصصات المناسبة لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل. ويتطلب هذا الاختيار التخطيط الجيد من خلال تقدير التغيرات والتطورات المتوقعة في البيئة الخارجية . اتخاذ القرارات المتعلقة بالتغييرات اللازمة في البيئة الداخلية لضمان ذلك والمخرجات التي تواكب هذه التغيرات والتطورات هي الأنشطة التي ينفذها الخريج أثناء أداء إحدى المهام المرتبطة بأحد الواجبات الوظيفية وتصنف على أنها أداء. المهارات العقلية أو العاطفية. ونتيجة للتقدم المعرفي وثورة التطور التكنولوجي والتغيرات العالمية والمحلية، اتسعت الفجوة بين مخرجات التعليم العالي بأنواعه المختلفة والاحتياجات الحقيقية لأسواق العمل من الخبرات والمهارات في نهاية العام الماضي. و في مطلع القرن وأوائل القرن الحادي والعشرين، كانت إحدى العواقب هي وجود البطالة بين خريجي هذا التدريب. ويعتقد أن العديد من الدول المتقدمة مهتمة بربط جميع أشكال التعليم العالي بالقوى العاملة. ويحتاج المجتمع العراقي بشكل خاص إلى الاستفادة من تجارب الدول من أجل جلب مهارات جديدة يتطلبها سوق العمل إلى القوى العاملة، ومكافحة البطالة بين الشباب وضمان التكامل الاجتماعي بين أفراد المجتمع. والتركيز بشكل خاص على ربط التعليم العالي بسوق العمل .

لقد أصبحت البطالة الآن مجالاً يختبر قدرة النظام الاقتصادي لأي بلد على النمو وتوفير فرص العمل للوحدات العاطلة عن العمل لتصبح جاهزة للعمل في أقصر وقت ممكن .

البطالة ظاهرة عالمية تحاول الدول المتقدمة والنامية مكافحتها . وفي البلدين النامية، يحدث ذلك عندما لا يتمكن النمو الاقتصادي من مواكبة النمو السكاني ولا تتمكن المدخرات المحلية من تمويل الاستثمارات اللازمة لخلق فرص عمل جديدة . أصبحت البطالة ظاهرة اجتماعية في العديد من المجتمعات النامية. وعلى الرغم من وصف هذه المجتمعات بأنها مجتمعات شابة، وأن السكان الشباب يتصدرون قمة الهرم السكاني، إلا أن القاعدة الإنتاجية والصناعية لا تزال متخلفة. وعلاوة على ذلك، أدت الهجرة الكبيرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية إلى اختلال التوازن بين العدد الكبير من السكان الشباب في سن العمل والعدد المحدود من المشاريع الإنتاجية التي لا تستطيع دعم هذه الفئة من السكان، مما ترك الشباب عاطلين عن العمل. وهذا ينطبق أيضاً على واقع العراق ، حيث أدى ضغط الحاجة والحرمان المادي الناتج عن عدم القدرة على تلبية المتطلبات الأساسية للحياة الكريمة، مثل المعيشة اليومية والدواء والملبس والمأوى المناسب وغيرها من الاحتياجات الإنسانية الأساسية ، إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة مثل الجريمة وتفكك الأسرة والانحراف، وعمل الفساد على تغذية هذه المشاكل الاجتماعية الخطيرة .

تعتبر مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي مشكلة معقدة نتيجة لتداخل الأسباب والآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في آن واحد. إنها ظاهرة اقتصادية من حيث أسبابها ونتائجها المباشرة، ولكنها ظاهرة سياسية واجتماعية من حيث جوانبها غير المباشرة، وترتبط ارتباطاً أساسياً بالفساد .

المطلب الثاني: التسهيلات الحكومية لمنح تراخيص المشروعات الصغيرة

يواجه نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم عدداً من المشكلات، ورغم أنها تختلف من منطقة إلى أخرى و من قطاع إلى آخر، إلا أن هناك بعض المشكلات التي تعتبر موحدة أو مشتركة. المشاكل التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة حول العالم. تتشابك طبيعة المشاكل التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة. وبشكل عام فإن بعض هذه المشاكل تعتبر داخلية، كالمشاكل الناشئة من داخل المنظمة أو المالك، بينما تعتبر مشاكل خارجية إذا كانت ناجمة وتأثرت بعوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه الأعمال. و من خلال دراسة الأدبيات والدراسات السابقة حول هذا الموضوع، أمكن تلخيص أهم المشكلات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام :

1. تكلفة رأس المال: تنعكس هذه المشكلة بشكل مباشر على ربحية هذه المشاريع حيث أنها تتطلب من الشركات الصغيرة والمتوسطة دفع سعر فائدة أعلى مقارنة بالسعر الذي تدفعه الشركات الكبيرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الاقتراض من البنوك يؤدي إلى زيادة التكاليف التي تتحملها.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.5

2. التضخم: من حيث ارتفاع أسعار المواد الخام وتأثيرها على تكلفة الأعمال، فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل. وهنا تواجه هذه المنظمات مشكلة كبيرة؛ وهذا يعني أنهم يواجهون منافسة من المشاريع الكبيرة تعيقهم وتحد من قدرتهم على رفع الأسعار لتجنب تأثير ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.

3. التمويل: تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (الافتقار إلى الضمان) وحداثتها (عدم وجود سجل ائتماني). وعليه، تواجه مؤسسات التمويل عدداً من المخاطر عند تقديم التمويل الصغير والمتوسط. الشركات واسعة النطاق في مراحل مختلفة من النمو. (الأساسي – الأولي – النمو الأولي – النمو الفعلي – الاندماج). ونظراً لهذه المخاطر، تتجنب البنوك التجارية تو فير التمويل اللازم لهذه المشاريع بسبب المخاوف على أموال المودعين.

4. الإجراءات الحكومية: وهذه مشكلة متنامية في الدول النامية، خاصة فيما يتعلق بالأنظمة والتعليمات الخاصة بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5. الضرائب : يعتبر النظام الضريبي من أهم المشاكل التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم. وتنشأ هذه المشكلة من زاويتين فيما يتعلق بارتفاع الضرائب على أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة على حد سواء. كما يشكل مشكلة على صعيد الضرائب بسبب عدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنظمات، مما يضيق عمل الجهاز الضريبي .

6. المنافسة : تعتبر المنافسة والتسويق من المشاكل الرئيسية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشاريع الكبيرة.

7. ندرة المواد الأولية : من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغير أسعار الصرف .

مصادر تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

لا شك أن كافة المشاريع الصناعية على مختلف مستوياتها، سواء كانت جديدة أو قائمة، تحتاج إلى التمويل المناسب والمهارات الإدارية المناسبة لتنمو وتدر إيرادات وأرباحاً مقبولة. أصبح تطوير المشاريع الصغيرة مفتاحًا مهمًا لخلق فرص الأعمال. والتنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة، وخاصة للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل حظا .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى التمويل طوال حياتها، بدءاً من إنشاء المشروع وتشغيله، وأثناء تطويره ونموه وتحديثه، في مرحلة المشروع أو المشروع. الصناعة مستعدة للتحرك نحو أسواق التصدير. تحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى تمويل للبحث والتدريب ومراقبة السوق ومواكبة تطورات الإنتاج، و كذلك في الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي أحداث استثنائية.

وبينما قد تقتصر مصادر هذا التمويل على المدخرات الشخصية لصاحب المشروع أو إجمالي مدخرات الأسرة، فإنه عند الضرورة يمكن الحصول على الاقتراض من البنوك التجارية أو البنوك المتخصصة في توجيه التمويل لقطاع معين، أو من البنوك المتخصصة في تمويل المشروع. تمويل القطاع الصناعي أو القطاع الزراعي أو من مصادر أخرى تمثل عادة في مؤسسات الإقراض المتخصصة. وغالباً ما تحظى هذه المؤسسات بدعم المؤسسات الحكومية والرسمية.

يتكون القطاع المصرفي في أي دولة في العالم من :

1- البنك المركزي: هو السلطة النقدية المسؤولة عن الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي.

2- البنوك التجارية:

يقوم النظام المصرفي في أي دولة على مجموعة من المؤسسات التي يقوم نشاطها على جمع المدخرات المحلية لأفراد المجتمع وتقديمها للمشاريع والأفراد الباحثين عن القروض. وتقع على عاتق البنوك الاستثمارية مسؤولية كبيرة في حماية مدخرات أفراد المجتمع وتوجيهم للاستثمار في المشاريع الإنتاجية .

من مهام البنوك التجارية تقديم القروض القصيرة والمتوسطة الأجل لمختلف القطاعات الاقتصادية. إن مساهمة البنوك التجارية في تو فير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم منخفضة بشكل عام . وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في الفترة التي تحاول فيها البنوك التجارية التحرك، فإنها تلجأ عموماً إلى الإقراض قصير الأجل وبعض الإقراض متوسط الأجل. . الابتعاد عن تقديم وتقديم القروض طويلة الأجل قدر الإمكان. ولذلك تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في الحصول على التمويل من البنوك التجارية لأن هذه المشاريع تحتاج إلى قروض طويلة الأجل وتفضل البنوك التجارية في أغلب الأحيان عدم اللجوء إليها. مع التخوف من أن هذه المشاريع لن توفر الضمانات التي يطلبها البنك.

ويمكن تفسير المساهمة المحدودة للبنوك التجارية المرخصة في تو فير التمويل اللازم للشركات الصغيرة والمتوسطة بعدة عوامل، من أبرزها :

- زيادة المخاطر المصرفية المرتبطة بالقروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم .

ويعد عدم قدرة هذه المشاريع على تو فير الضمانات التقليدية اللازمة لتو فير التمويل اللازم أحد أهم شروط الحصول على القروض من البنوك التجارية .

- حجم أرباح البنوك، والتي قد تتأثر بالتكاليف الإدارية المرتفعة لإقراض الشركات الصغيرة .

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.5

تميل البنوك التجارية إلى المشاريع الكبيرة لأنها غالباً ما تكون ذات روابط ومصالح مشتركة فيما بينها. وتظهر هذه الارتباطات أيضًا في شكل الإدارة المشتركة والملكية المشتركة والعقود المشتركة .

وتشمل العوامل الأخرى عدم وجود معاملة تفضيلية من جانب البنوك التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من حيث أسعار الفائدة أو فترات السداد، ونقص الخبرة لدى الشركات الصغيرة في إدارة الأعمال، ونقص المعلومات الكافية. إن عدم معرفة أساليب التسويق وغياب البنية المالية السليمة في هذه الشركات يتسبب في بقاء رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية عند الحد الأدنى تحسبا للالتزامات الضريبية.

وعليه، تميل البنوك التجارية إلى توجيه إقراضها نحو المشاريع الكبيرة، وتركز في الغالب في مجال المستحقات الحالية والقروض المشتركة، والتي تعتبر مستهدفة بسبب انخفاض مستوى المخاطر فيها .

3- المؤسسات الائتمانية المتخصصة :

ونتيجة لعزوف البنوك عن تقديم القروض طويلة الأجل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وقدرتها على تقديم القروض بسرعة من خلال تركيز أنشطتها الإقراضية على القروض قصيرة الأجل، نشأت مؤسسات ائتمانية متخصصة في العديد من دول العالم. قروض الأجل. ربح. و في هذا الإطار، و من أجل المساهمة في عملية النمو الاقتصادي، كان من الضروري إنشاء مؤسسات مالية متخصصة تقدم قروضاً متوسطة وطويلة الأجل لمختلف القطاعات الاقتصادية بشروط وأساليب مختلفة عن تلك التي تتبعها البنوك. تمكين وتنمية مختلف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لتلعب دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني .

أ- المؤسسات والصناديق المالية:

وتكون هذه المؤسسات في العادة ذات طبيعة حكومية أو شبه حكومية. وتعمل الحكومات على إنشاء وتشجيع إنشاء مثل هذه المؤسسات لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تمويلها من خلال تو فير التمويل اللازم، وزيادة فرص العمل، والحد من العنف. من الفقر والبطالة .

ب- الصناديق التطوعية والمنظمات والمنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية :

ويأتي إنشاء هذه الجمعيات والمنظمات انطلاقا من الحاجة الماسة لتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف شرائح وأفراد المجتمع. في كثير من الأحيان، تستهدف هذه المنظمات قطاعات ومجموعات كانت محدودة في السابق .

ونتيجة لعدد من الأسباب والعوامل التي سنتناولها بإيجاز أعلاه، فإن مدى مساهمة المؤسسات المالية المختلفة في تو فير التمويل لهذا القطاع محدود بسبب الحواجز التجارية. بالإضافة إلى العوائق التي تواجهها البنوك في تو فير التمويل، هناك أيضاً عوائق تمنع مؤسسات الائتمان المتخصصة من ممارسة أنشطة التمويل.

و بناء على ما تقدم فإن أسباب عزوف البنوك التجارية المرخصة عن تقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتراجع أدائها تتلخص فيما يلي :

- هناك تكاليف إدارية عالية في تنفيذ هذه القروض .

إن المخاطر المصرفية في هذه الأنواع من القروض أعلى منها في القروض العادية، وعادة ما تبتعد البنوك عن أي مخاطر مصرفية. إن المشاريع الصناعية الصغيرة بشكل خاص والمشاريع المتوسطة بشكل عام محاطة بمخاطر تجارية كافية. البنوك تبقى بعيدة.

إن انخفاض مستوى الضمانات اللازمة والكافية التي تقبلها البنوك لمنح القروض يؤدي إلى انخفاض حجم الائتمان الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن الصعوبات التي تواجهها البنوك التجارية في تحويل أصول هذه المشاريع إلى نقد تنبع من انخفاض مستويات الائتمان من جهة، والمخاوف الاجتماعية من جهة أخرى .

إن الثقافة المصرفية المحدودة بين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة تدفع هذه المشاريع إلى الابتعاد عن البنوك من أجل الحصول على التمويل اللازم لمشاريعها.

وكما هو موضح في الجدول الآتي فإن هناك زيادة عامة في عدد المشاريع المتوسطة الحجم في العراق خلال الفترة (2014-2017). وبالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن هناك انخفاض في عدد الموظفين في عام 2015 مقارنة بعام 2014، كان هناك زيادة في عدد الموظفين في نفس الفترة. و في الفترة ذاتها، تذبذب متوسط أجور العمال، لكنه بقي حول 6 ملايين دينار سنويا. . و في الفترة 2014-2017 لم يتجاوز إجمالي الإنتاج في المشاريع المتوسطة 143 مليار دينار. ورغم ارتفاع عدد هذه المشاريع في عام 2017 مقارنة بعام 2016، إلا أن قيمة الإنتاج انخفضت بنحو 32.8 مليار دينار .

جدول رقم 2: بعض متغيرات المشاريع الصناعية المتوسطة للمدة 2014 – 2023

المشاريع الصناعية المتوسطة

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.5

المتغيرات	السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد المشاريع		120	92	179	182	198	188		203	250	-
عدد العاملين في المشاريع المتوسطة		1916	1491	2449	2521		2746		2746	3496	-
متوسط أجر العامل (مليون دينار / سنوياً)		6.2	6.4	6.4	6.3	17	16.7		17.9	21.7	-
قيمة الانتاج الاجمالي في المشاريع المتوسطة (مليار دينار)		115.5	83	142.8	110	132	118		156.5	200.8	-

المصدر: من إعداد الباحث استنادا الى بيانات هيئة لإحصاء ونظم المعلومات على الموقع الرسمي https://cosit.gov.iq/ar/2013-03-29-08-30-31 .

كما أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ارتفاعاً واضحاً في عدد المشروعات الصغيرة خلال نفس الفترة، كما يظهر في الجدول رقم 4؛ وارتفع عدد هذه المشاريع من 21809 مشروعا في عام 2014 إلى 27856 مشروعا في عام 2017. وبلغ عدد العاملين في هذه المشاريع 84,272 عاملاً في عام 2014. وارتفع عدد العاملين إلى 93644 عاملاً عام 2014، بمتوسط أجر سنوي 6.3 مليون دينار للعامل الواحد. وبلغ متوسط الأجر السنوي للعامل في عام 2017 5.2 مليون دينار. وبلغت قيمة الإنتاج الإجمالي في هذه المشاريع 1,924.9 مليار دينار عام 2014. و في عام 2017 ارتفعت مع زيادة عدد المشاريع والعاملين ووصلت إلى 2016.3 مليار دينار .

ومن الجدول السابق تُقدم إحصائيات المشاريع المتوسطة في العراق خلال الفترة 2014-2022 صورة متقلبة ولكنها تحمل مؤشرات على قدرة هذه المشاريع على التكيف والنمو رغم التحديات. يعتمد هذا التحليل على البيانات المتاحة، مع الأخذ في الاعتبار أن التركيز هو على المنشآت الصناعية المتوسطة، ووجود بعض الفجوات في البيانات، خاصةً للسنوات الأخيرة وبعض المؤشرات.

1. عدد المشاريع المتوسطة:

التقلبات الأولية (2014-2016): بدأت الفترة في عام 2014 بوجود 120 مشروعًا متوسطًا، لكنها شهدت انخفاضًا حادًا في عام 2015 لتصل إلى 92 مشروعاً. يمكن تفسير هذا الانخفاض بالتحديات الأمنية والاقتصادية التي واجهها العراق في تلك الفترة، خاصةً مع سيطرة تنظيم داعش وأثر ذلك على البيئة الاستثمارية والتشغيلية. ومع ذلك، شهد عام 2016 انتعاشًا ملحوظًا حيث ارتفع العدد إلى 179 مشروعاً، مما يشير إلى بداية التعافي.

النمو المستقر نسبياً (2017-2018): استمر النمو في عام 2017 (182 مشروعاً) وعام 2018 (198 مشروعاً)، مما يدل على استقرار نسبي في بيئة الأعمال وتزايد الثقة.

تأثير الجائحة والتعافي (2020-2022): بعد فجوة في بيانات 2019، شهد عام 2020 انخفاضًا طفيفاً إلى 188 مشروعاً، وهو ما قد يعزى إلى تداعيات جائحة كوفيد-19 العالمية. ومع ذلك، استعادت المشاريع المتوسطة عافيتها بسرعة، حيث ارتفع العدد إلى 203 مشاريع في 2021، ووصل إلى ذروته في هذه الفترة بـ 250 مشروعًا في 2022، مما يعكس مرونة هذه المشاريع وقدرتها على الاستجابة للتحسن التدريجي في الظروف الاقتصادية.

2. .عدد العاملين في المشاريع المتوسطة:

تتبع أعداد العاملين في المشاريع المتوسطة اتجاهًا مشابهاً لعدد المشاريع. فبعد انخفاض في 2015 (1,491 عاملاً من 1,916 في 2014)، شهدت الأرقام ارتفاعاً تدريجياً من 2,449 عاملاً في 2016 لتصل إلى 2,624 في 2018.

شهد عام 2020 ارتفاعًا طفيفًا (2,746 عاملاً)، واستقر في 2021، ثم قفز بشكل ملحوظ في 2022 ليصل إلى 3,496 عاملاً. هذا الارتفاع يؤكد الدور المتزايد للمشاريع المتوسطة في خلق فرص العمل وتوظيف الأيدي العاملة، مما يسهم في امتصاص جزء من البطالة .

3. متوسط أجر العامل السنوي (مليون دينار / سنوياً) :

البيانات المتاحة لهذه المؤشر محدودة جداً وتقتصر على الفترة 2014-2017. خلال هذه الأعوام، كان متوسط الأجر مستقراً نسبياً بين 6.2 و 6.4 مليون دينار عراقي سنوياً.

يُعد غياب البيانات المباشرة لهذا المؤشر بعد عام 2017 تحديًا كبيرًا أمام تحليل شامل لجودة فرص العمل في هذه المشاريع وتطور الدخول للعاملين فيها خلال الجزء الأكبر من الفترة المدروسة.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.5

4 .قيمة الإنتاج الإجمالي في المشاريع المتوسطة (مليار دينار)

شهدت قيمة الإنتاج الإجمالي تذبذباً مشابهاً لعدد المشاريع. فبعد 115.5 مليار دينار في 2014، انخفضت إلى 83 مليار في 2015، ثم انتعشت بقوة لتصل إلى 142.8 مليار في 2016.

انخفضت قليلاً في 2017 (110 مليار) ثم عادت للارتفاع في 2018 لتصل إلى 132 مليار دينار.

يُشير هذا التقلب إلى حساسية هذه المشاريع للظروف الاقتصادية والبيئية، ولكن أيضًا إلى قدرتها على تحقيق قيمة مضافة ملحوظة للاقتصاد عند توفر الظروف المواتية. كما هو الحال مع الأجور، تفتقر البيانات إلى التغطية بعد عام 2018، مما يحد من القدرة على تقييم الأداء الإنتاجي في السنوات الأخيرة.

. الاستثمار الاجنبي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

يتمتع العراق بموارده الطبيعية المتنوعة وموارده البشرية المتنوعة بالعديد من العوامل التي تشجع تدفق الاستثمارات الأجنبية إليه في مختلف القطاعات الاقتصادية. حاولت حكومات مختلفة اتباع سياسة تهدف إلى تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي. وحث المستثمرين المحليين على الاستثمار في العراق وعدم نقل رؤوس أموالهم إلى خارج المنطقة. ولذلك حاولت حكومة الإقليم سن القوانين والتشريعات التي من شأنها تسهيل وتشجيع وتو فير البيئة المناسبة للاستثمار. ويركز على سياسة حوافز الاستثمار في البلاد :

- توفير التمويل اللازم من خلال تفعيل دور القطاع المصرفي في تو فير التمويل اللازم للمشاريع .
- تعبئة التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال تعبئة الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتفعيل الاستثمارات الإنتاجية والخدمية ذات القيمة المضافة العالية،
- إلزام الأنشطة الاستثمارية بتبني التنمية المستدامة والتركيز على البعد البيئي .
- تعزيز البيئة الاستثمارية في كافة مناطق المنطقة وخلق البيئة المناسبة للاستثمار و العمل على تشجيع الاستثمار.

وركز قانون الاستثمار على تنمية القطاع الخاص نظرا لأهميته في التأثير على النمو الاقتصادي. وقد ركز الاستثمار الأجنبي في العراق على المشاريع الصغيرة ذات الربحية السريعة والمضمونة، والتي تتميز بالتعافي السريع لرأس المال، لذلك لم تتجاوز مساهمة هذه المشاريع في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد 33%. و في الفترة 2006-2013، تم منح تراخيص بقيمة مليار دولار أمريكي لنحو 23 مشروعاً مشتركاً بين شركات عراقية وأجنبية، وبحلول عام 2014، بلغ عدد الشركات الأجنبية العاملة في العراق 1860 شركة، 750 منها تركية .

تشير احصائيات هيئة الاستثمار في العراق الى أن أجمالي الاستثمارات الاجنبية المتدفقة للمدة من 01-08-2006 ولغاية 21-01-2018 بلغت تقريبا 46.5 مليار دولار موزعة على 13 قطاع مختلف تشمل (الزراعة, الفنون, البنوك, الاتصالات, التعليم, الصحة, البناء, الصناعة, الخدمات, الرياضة, السياحة, التجارة, والنقل) ويلاحظ من خلال الشكل استحواذ قطاع الصناعة على النسبة الاكبر من هذه الاستثمارات, و لكنها تركزت في المشاريع الصغيرة التي تهدف الى تحقيق الارباح السريعة .

شكل رقم 1: التوزيع القطاعي للاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.5

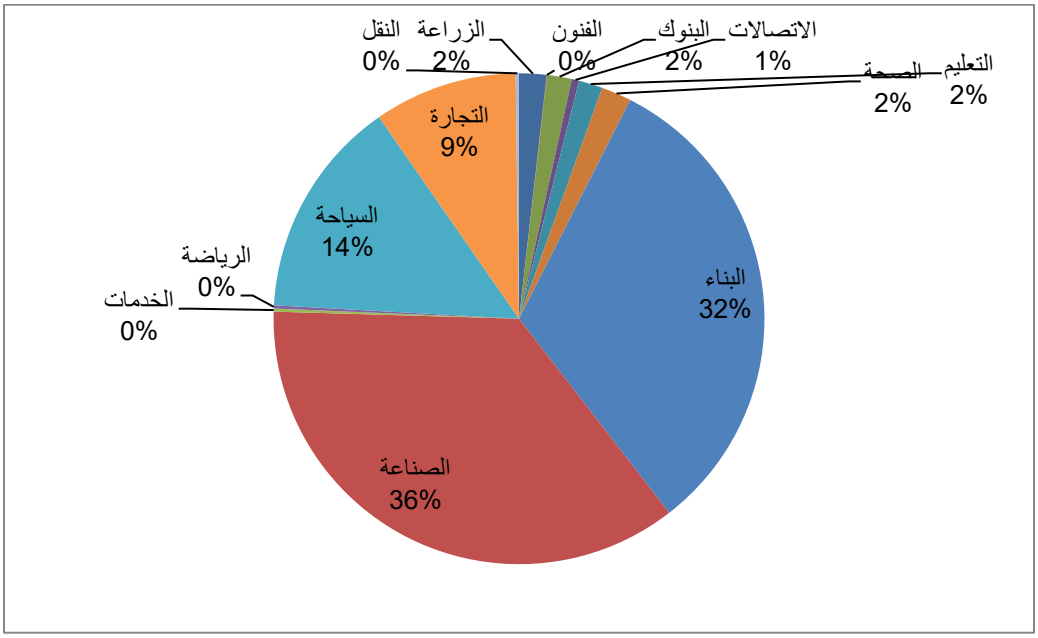

المصدر: من إعداد الباحث أستناداً الى بيانات هيئة الاستثمار

وتظهر احصائيات وزارة التجارة والصناعة بخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق، أنه قبل عام 2007 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة 1300 مؤسسة وكان عدد العاملين فيها 5946 عاملاً. و في عام 2007 ارتفع عدد المشاريع بمقدار 190 مشروعا. و في حين تم تنفيذ 72 مشروعاً في عام 2008، ارتفع عدد الموظفين بمقدار 759 في عام 2007 و316 في عام 2008.

أما المشاريع المتوسطة فقد بلغ عددها 175 مشروعاً قبل عام 2007، وتم تشغيل 1762 شخصاً في عامي 2007 و17 مشروعاً على التوالي، و في نهاية عام 2008 بلغ عدد العاملين 2370 عاملاً.. لاحظ الجدول رقم 5.

جدول رقم 3: أعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة والعاملين ما قبل وبعد عام 2007

المعامـــــــل والمشـــــــاريع الصناعية	ما قبل عام 2007		2007		2008		الاجمالي	
	عدد المشاريع	عدد العاملين	عدد المشاريع	عدد العاملين	عدد المشاريع	عدد العاملين	عدد المشاريع	عدد العاملين
الصغيرة	1300	5946	190	759	72	316	1562	7021
المتوسطة	175	1762	24	358	17	250	216	2370

المصدر: (هيئة الإحصاء ونظم المعلومة العراقية الموقع الرسمي https://cosit.gov.iq/ar/industrial/indus-small)

وبحسب إحصائيات هيئة الاستثمار لعام 2013، فقد بلغ عدد المشاريع الصغيرة 10387 مشروعاً، وعدد المشاريع المتوسطة 182 مشروعاً. ولم يتمكن الباحث من الوصول إلى بيانات حديثة ودقيقة لعدم وجود إحصاءات عن عدد العاملين في هذه المشاريع، إلا أن بيانات هيئة الاستثمار لعام 2012 تشير إلى أن عدد العاملين في القطاع الخاص يبلغ حوالي 40.5%. ويتركز 77.3% من حجم القوى العاملة في سن العمل في القطاع الخاص، و6.1% في القطاع الزراعي، و16.6% في القطاع الصناعي . (التخطيط، 2014).

المطلب الثالث : ربط المناهج التعليمية بمتطلبات سوق العمل العراقي

مع بداية الألفية الثالثة، يواجه التعليم العالي تحديات تفرضها عدد من التحولات والتغيرات العالمية، بما في ذلك ترسيخ مفهوم العولمة، وحرية التجارة، والتكتلات الإقليمية، وسرعة الاتصال التقني والمعلوماتي. ولا يمكن فصل هذه التحولات عن الارتفاع المخيف في معدلات البطالة بين الخريجين، والاتجاه نحو الخصخصة،

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.5

وتراجع دور القطاع العام، وتراجع المساهمة في الاقتصاد، الذي تواجهه مؤسسات التعليم العالي في العالم العربي والعراق. وإذا نظرنا إلى التخصصات التي يلتحق بها طلبة التعليم العالي نجد أن غالبية الطلبة ملتحقين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، وهو مؤشر على ارتباط مؤسسات التعليم العالي بسوق العمل في العراق. معدلات الالتحاق بهذه التخصصات مرتفعة. ومشكلة التعليم العالي في العراق حاليا لا تكمن في وجود ووجود مثل هذه المؤسسات، بل في جودتها كمؤسسات ذات إنتاجية منخفضة، و انتاجية معرفية منخفضة، وضعف العائد الاجتماعي. تمثل مشكلة البطالة وتشغيل القوى العاملة الوطنية في العراق إحدى أهم المشاكل التي تشغل بال المسؤولين عن تشغيل الشباب. البطالة هي قضية معقدة ولا يوجد سبب واحد يمكن الاعتماد عليه لتفسير البطالة في العراق. ولعل هذا ما دفع العديد من الدراسات إلى تفسير البطالة من حيث جودة نتائج التعليم العالي ومدى توافقها مع متطلبات واحتياجات سوق العمل.

أولا: أسواق العمل حسب القطاع

1- سوق العمل في القطاعين الحكومي وقطاع الأعمال

ويخضع هذا القطاع لأنظمة ولوائح لا تربط بين مستويات الأجور ومعدلات الإنتاجية والأداء بقدر ما تربط بين المؤهل العلمي والدرجة الوظيفية التي ينتدب إليها حامل المؤهل العلمي. يعاني العاملون في هذا القطاع من ضائقة منخفضة. وتشهد الأجور الحقيقية معدلات تضخم مرتفعة، وتعاني نسبة كبيرة منها من سياسات الاستقرار والتكيف الهيكلي. هناك بطالة مخفية وعمال غير ماهرين في هذا السوق.

2- سوق العمل في القطاع الخاص:

ويمكننا التمييز بين نوعين من العاملين في هذا القطاع، حيث يوجد موظفون في القطاع الخاص التقليدي يعملون وفق قانون الشركات ويستخدمون التقنيات التقليدية ويدفعون أجوراً أقل من غيرهم، كما يتمتع الموظفون بمستوى تعليمي متوسط. ويتطور قطاع الاستثمار الخاص الذي يستفيد من الإعفاءات الجمركية والضريبية ويستخدم التقنيات، ويحصل العاملون فيه على أجور أعلى من القطاعات الأخرى، كما أن مستوياتهم التعليمية مرتفعة.

3- سوق العمل في القطاع الأجنبي:

ولأنها تخضع للتنظيم من قبل الشركات الأم بدلاً من التنظيم والتنظيم الداخلي، فإنها تستخدم تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بالشركة الأم، وتطبق على موظفيها ما تفعله مع موظفي الشركة الأم، و هي جزء من الاقتصاد العالمي وليس جزءًا من الاقتصاد الوطني

ثانيا: سوق العمل غير النظامي

ويتميز هذا السوق بتدني المستوى التعليمي للعاملين فيه، وارتفاع نسبة الأمية بينهم، وتدني أجور العاملين فيه وغير مناسبة؛ وهذا يساعد على تقليل معدلات البطالة بين الأميين. يستخدم هذا السوق وسائل إنتاج بسيطة لا تتطلب ذلك يعتمد على رأس مال كبير أو تكنولوجيا وموارد باهظة الثمن. التمويل المحلي يقلل من تكلفة الفرصة البديلة للتوظيف. يتميز العاملون في هذا السوق بأجور غير مستقرة وسهولة تدفق العمالة إلى الخارج من هنا، حيث أنهم لا يخضعون لقوانين العمل والأجور واللوائح، الاجتماعية، التأمين.. الخ . ويرى الباحث أن تعدد أنواع سوق العمل يعد وضعا إيجابيا للمجتمعات، حيث أن خصائص كل نوع من أنواع سوق العمل تزيد من احتمالية استيعاب أكبر عدد من شرائح المجتمع كما أن تأثير الأسواق المختلفة مترابط. اختلاف مسارها وتنوع مكوناتها من حيث الالتزام بالأنظمة والقوانين، اختلاف مستويات الأجور، اختلاف مستويات الشهادات الأكاديمية بين العاملين، كبر حجم رأس المال وصغره من نوع إلى آخر. تعدد الموارد المالية، واستخدام التقنيات المتقدمة والتقليدية، وارتباط معدلات الإنتاج بالأجور، والمستوى الوظيفي بالدرجات العلمية، وهذا التنوع... بالإضافة إلى أنه يحقق مبدأ التوافق بين نتائج التعليم العالي وسوق العمل ويضمن أن تساهم هذه الطاقات في بناء وتطوير ورفع مستوى المكانة الاقتصادية للمجتمعات بما يمكنها من استيعاب ذوي الدرجات العلمية المختلفة، خاصة في ظل التطور التكنولوجي وزيادة استخدام التقنيات المتقدمة كفاءة.

وبناء عليه ينبغي على معالجة مشكلة تذبذب الأسعار بين البنك المركز العراقي والمصارف العراقية .

التحقق من صدق فرضية البحث:

أثر سياسة الدعم الحكومي في العراق (القروض والخدمات المصرفية) على المشاكل الاجتماعية (2003-2024)

تُعد الفرضية التي تنص على أن "سياسة الدعم الحكومي في العراق، والمتمثلة في منح القروض وتطوير جودة الخدمات المصرفية، تُسهم إيجاباً وبشكل فعال في معالجة المشاكل الاجتماعية والتخفيف من حدتها خلال الفترة 2003-2024" فرضية طموحة ومعقدة، تتطلب تحليلاً معمقاً لعوامل متعددة ومتداخلة. وبالنظر إلى المعطيات المتاحة من الدراسات والتقارير، يمكن القول إن الأثر كان **إيجابياً في بعض الجوانب وعلى نطاق محدود، ولكنه واجه تحديات كبيرة حالت دون تحقيق فعالية شاملة وكاملة في معالجة المشاكل الاجتماعية المزمنة.**

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.5

أولاً: أثر منح القروض الحكومية على معالجة المشاكل الاجتماعية

تهدف برامج القروض الحكومية في العراق، التي تُقدم عبر مصارف حكومية ومتخصصة، إلى تحفيز الاقتصاد وتقليل البطالة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد شملت هذه القروض:

- **قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة :(SMEs)** تتوفر قروض بفائدة ميسرة (قد تصل إلى 4% أو صفرية في بعض المبادرات كـ "شبابنا" من المصرف الأهلي العراقي)، وتهدف إلى خلق فرص عمل، زيادة الإنتاجية، ودعم المناطق الأكثر فقراً.
- **قروض القطاعات الإنتاجية :**تُوجه قروض لدعم القطاعين الزراعي والصناعي لزيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاستيراد، مما يُسهم في توفير فرص عمل مستدامة.

الأثر الإيجابي (المؤمل والجزئي):

- **خلق فرص عمل محدودة :** ساهمت هذه القروض في إطلاق بعض المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي وفرت فرص عمل لعدد من الأفراد، مما يُخفف جزئياً من حدة البطالة، خاصةً بين الشباب.
- **تحفيز الإنتاج المحلي :**قد تكون بعض القروض قد أسهمت في دعم الإنتاج المحلي في القطاعين الزراعي والصناعي، مما يعزز الاكتفاء الذاتي ويقلل من التبعية الاقتصادية .
- **دعم ريادة الأعمال :**قدمت هذه القروض فرصة لرواد الأعمال للبدء بمشاريعهم، وتلقي الدعم الإرشادي في بعض المبادرات.

التحديات التي حدت من الفعالية:

- **البيروقراطية والفساد :**تُعد الإجراءات المعقدة والروتين الحكومي، إلى جانب انتشار الفساد الإداري والمالي، عائقاً كبيراً أمام وصول القروض إلى مستحقيها بكفاءة. هذا يؤدي إلى تأخر في التنفيذ، وقد يُحرم الفئات الأكثر حاجة من الاستفادة.
- **قلة التمويل الكافي :** على الرغم من وجود برامج قروض، فإن حجم التمويل المتاح قد لا يكون كافياً لتلبية الاحتياجات الهائلة لسوق العمل والاقتصاد العراقي المتضرر.
- **محدودية الاستهداف :** قد لا تصل القروض بشكل فعال إلى الفئات الأكثر تضرراً من المشاكل الاجتماعية، أو قد لا تكون مصممة بشكل يلبي احتياجاتهم الحقيقية، مما يقلل من أثرها على الفخريين أو العاطلين عن العمل في المناطق النائية.
- **عدم استدامة المشاريع :** بعض المشاريع الممولة قد تواجه صعوبات في الاستدامة نتيجة لغياب الدعم الفني والإداري المستمر، أو لضعف البيئة الاقتصادية العامة، مما يؤدي إلى تعثرها وعدم تحقيق الأهداف المرجوة.

ثانياً: أثر تحسين جودة الخدمات المصرفية على معالجة المشاكل الاجتماعية

منذ عام 2003، سعى البنك المركزي العراقي إلى إصلاح القطاع المصرفي وتعزيز دوره في الاقتصاد :

- **التوسع والانفتاح :** تم منح تراخيص لمصارف عربية وأجنبية، مما أدى إلى توسع السوق المصرفية وتنوع الخدمات المتاحة.
- **التحول الرقمي والشمول المالي :** هناك جهود واضحة لتعزيز التحول الرقمي وتفعيل المدفوعات الإلكترونية وتقليل التعامل النقدي، مما يسهم في الشمول المالي. وقد ارتفعت قيمة التداول الإلكتروني بشكل كبير في السنوات الأخيرة.
- **تعزيز الثقة والشفافية :** يهدف البنك المركزي إلى تعزيز الشفافية ومكافحة غسل الأموال، مما يُسهم في بناء نظام مصرفي أكثر موثوقية.

الأثر الإيجابي (المؤمل والجزئي) :

- **تسهيل الوصول للتمويل :** تحسين جودة الخدمات المصرفية وتنوعها يُسهل على الأفراد والشركات الوصول إلى القروض والخدمات المالية الأخرى، وهو أمر حيوي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- **تعزيز الشمول المالي :** تفعيل الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية الحديثة يُمكن شرائح أوسع من المجتمع، خاصة الشباب، من الاندماج في النظام المالي الرسمي، مما يُسهم في إدارة أفضل لأموالهم ووصولهم إلى الفرص.
- **زيادة الاستثمار :** يُمكن لقطاع مصرفي مستقر وفعال أن يُحفز الاستثمار المحلي والأجنبي، مما يُسهم في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

التحديات التي حدت من الفعالية:

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.5

- **غياب الثقة :**لا تزال الثقة في القطاع المصرفي ضعيفة لدى شريحة كبيرة من المواطنين، مما يدفعهم للاحتفاظ بمدخراتهم خارج البنوك (حوالي 87% من الكتلة النقدية خارج النظام المصرفي)، ويقلل من حجم الودائع التي يمكن توظيفها في الإقراض والاستثمار.
- **البنية التحتية غير الكافية :**على الرغم من التطور، لا تزال البنية التحتية للخدمات المصرفية الرقمية والفيزيائية غير كافية، خاصة في المناطق الريفية أو المتضررة من الصراعات.
- **تحديات الامتثال ومكافحة الفساد :** تورط بعض المصارف في قضايا غسل أموال وتمويل جهات غير رسمية أدى إلى فرض عقوبات دولية، مما يؤثر على سمعة القطاع ويحد من قدرته على الاندماج الكامل في النظام المالي العالمي، وبالتالي على جودة خدماته.
- **بطء الإصلاحات الهيكلية :**لم تُصاحب التحسينات في الخدمات المصرفية إصلاحات هيكلية كافية في الاقتصاد العراقي الذي لا يزال يعتمد بشكل كبير على النفط، مما يحد من مساهمة القطاع المصرفي في تنويع الاقتصاد .

الخلاصة والتحقق من الفرضية:

إن الفرضية القائلة بأن "سياسة الدعم الحكومي في العراق، والمتمثلة في منح القروض وتطوير جودة الخدمات المصرفية، تُسهم إيجاباً وبشكل فعال في معالجة المشاكل الاجتماعية والتخفيف من حدتها خلال الفترة 2003-2024" يمكن القول إنها **صحيحة جزئياً ولكنها ليست "فعالة بشكل كامل" بالمعنى الشامل.**

- **الأثر الإيجابي موجود :**هناك دلائل على أن برامج القروض وتحسين الخدمات المصرفية قد أحدثت بعض التغييرات الإيجابية، خاصة في دعم المشاريع الصغيرة وخلق فرص عمل محدودة، وتعزيز الشمول المالي جزئياً.
- **الفعالية محدودة بسبب التحديات :** ومع ذلك، فإن الفعالية الشاملة لهذه السياسات في معالجة المشاكل الاجتماعية الواسعة النطاق (مثل البطالة المستمرة، والفقر) قد تم تقويضها بشكل كبير بسبب تحديات هيكلية عميقة. وتشمل هذه التحديات الفساد، البيروقراطية، غياب الثقة، عدم كفاية البنية التحتية، وضعف التنويع الاقتصادي، وعدم الاستقرار السياسي والأمني.

التحقق النهائي للفرضية يتطلب دراسة كمية ونوعية معمقة لعزل أثر هذه السياسات عن العوامل الأخرى، لكن الأدلة المتاحة تُشير إلى أن الأثر كان موجوداً ولكنه لم يكن بالقدر الكافي لمعالجة المشاكل الاجتماعية بـ "فعالية شاملة" خلال الفترة المذكورة .هذه السياسات تُعد مكونات مهمة في أي استراتيجية تنمية، ولكن فعاليتها تعتمد على معالجة سياق التحديات الأوسع الذي تعمل فيه.

الخاتمة:

الدعم الحكومي في العراق من خلال منح القروض وتحسين الخدمات المصرفية يُعدّ من الوسائل الرئيسية لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، لتحقيق الأثر الإيجابي المطلوب، يجب معالجة المشكلات المرتبطة بالفساد، ضعف البنية التحتية، وقلة الوعي المالي. من خلال تحسين الشفافية وزيادة الاستثمار في القطاع المصرفي، يمكن للعراق أن يحقق تقدمًا ملموسًا نحو التنمية المستدامة،

ومن أبرز نتائج البحث ما يلي:

اولاً - الاستنتاجات :

1. تُظهر إحصائيات المشاريع المتوسطة الصناعية في العراق بين عامي 2014 و 2022 نموًا ملحوظًا في عددها وقدرتها على توظيف العمالة، خاصةً في السنوات الأخيرة من الفترة المذكورة. هذا النمو، رغم التحديات الأمنية والاقتصادية وجائحة كوفيد-19، يُسلط الضوء على الإمكانات الكبيرة للقطاع الخاص في العراق ودور المشاريع المتوسطة في تنويع الاقتصاد وتوفير فرص العمل. ومع ذلك، فإن غياب البيانات الحديثة والشاملة حول مؤشرات حيوية مثل متوسط الأجور وقيمة الإنتاج الإجمالي لهذه المشاريع بعد عام 2018 يُمثل تحدياً في تقييم فعاليتها الكاملة وتحديد السياسات الأكثر فاعلية لدعمها. يُعد الاستثمار في جمع البيانات الإحصائية الدقيقة والمنتظمة عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة أمراً بالغ الأهمية لرسم السياسات الاقتصادية السليمة وتحقيق التنمية المستدامة في العراق .
2. تولي الحكومة اهتماماً متزايداً لهذه المشاريع نظراً لدورها في توفير فرص العمل وتقليل البطالة. تُقدم مصارف حكومية (مثل مصرف الرافدين) ومتخصصة (مثل الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) قروضاً بفائدة ميسرة (حوالي 4% لبعض القروض، وقد تصل إلى

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.5

صفرية لبعض المبادرات الشبابية) وفترات سداد مرنة. على سبيل المثال، تُقدم منصة "ممن" التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية قروضاً للمشاريع الصغيرة المدرة للدخل، ويقدم المصرف الأهلي العراقي مبادرات مثل "شبابنا" لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقيم كبيرة تصل إلى 10 مليارات دينار عراقي مع دعم إرشادي .

3. أظهر بعض المؤشرات الإيجابية، خاصة في مجال التحول الرقمي. ومع ذلك، فإن تحقيق الأثر الفعال والشامل لهذه السياسات يتطلب معالجة جذرية للتحديات الهيكلية المتمثلة في البيروقراطية، الفساد، تعزيز ثقة المواطنين، وتطوير بنية تحتية متكاملة تدعم نمو القطاع الخاص. إن تفعيل هذه السياسات بفاعلية أكبر، ودمجها ضمن رؤية اقتصادية شاملة، سيُسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة وتقليل حدة المشاكل الاجتماعية في العراق .

ثانيا - التوصيات :

بناءً على التحليل السابق لأثر سياسة الدعم الحكومي في العراق، والمتمثلة في منح القروض وتحسين الخدمات المصرفية، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تعزيز فعاليتها في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وضمان تحقيق أثر أوسع وأكثر استدامة.

1- تعزيز برامج منح القروض من خلال تبسيط الإجراءات وتخفيف الشروط، وتوسيع النطاق الجغرافي والقطاعي وتوفير الدعم الفني والإرشادي: يجب أن يُصاحب منح القروض برامج دعم فني وإداري ومالي للمقترضين، يشمل التدريب على إدارة المشاريع، التسويق، ودراسات الجدوى، لضمان استدامة المشاريع وتقليل نسب التعثر.

2- تنويع آليات الإقراض من خلال استكشاف نماذج تمويل مبتكرة تتجاوز القروض التقليدية، مثل التمويل متناهي الصغر، والقروض الجماعية، والشراكات مع القطاع الخاص لدعم المشاريع الناشئة.

3- تطوير جودة الخدمات المصرفية وبناء الثقة من خلال تسريع التحول الرقمي والشمول المالي من حيث الاستثمار بكثافة في البنية التحتية الرقمية، وتطوير تطبيقات مصرفية متطورة وسهلة الاستخدام. يجب أن يشمل الشمول المالي كافة شرائح المجتمع، بما في ذلك سكان المناطق الريفية والفئات المهمشة، عبر توسيع شبكة نقاط الخدمة وتفعيل المصرفية المتنقلة.

كذلك بناء الثقة وتعزيز الشفافية اتخاذ خطوات حازمة لإعادة بناء ثقة المواطنين بالقطاع المصرفي من خلال تعزيز الشفافية في التعاملات، وحماية حقوق المودعين، وتطبيق معايير صارمة لمكافحة الفساد وغسل الأموال. يجب نشر المعلومات عن أداء المصارف وبرامجها بشكل دوري وواضح.

تدريب وتأهيل الكوادر المصرفية: رفع كفاءة الكوادر المصرفية وتدريبها على أحدث الممارسات العالمية في مجال الخدمات المالية، وخدمة العملاء، وإدارة المخاطر، مع خلق بيئة استثمارية جاذبة ومستقرة عبر تحديث القوانين والتشريعات، وتوفير حماية للمستثمرين، وضمان استقرار سياسي وأمني. ويجب أن تكون سياسات الدعم المصرفي جزءاً من استراتيجية وطنية أوسع لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، عبر دعم القطاعات الإنتاجية الحقيقية التي تخلق وظائف مستدامة.

Funding

None

Acknowledgement

None

Conflicts of Interest

The author declares no conflict of interest.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.5

Arabic References:

ابتسام علي حسين، و سهيلة عبد الزهرة، مستقبل السياسة الاقتاصدية في ظل التنوع الاقتصادي مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية https://easj.aliraqia.edu.iq/index.php/easj/article/view/75/68 ، العدد (1) مجلة (3) ازار 2024،

إبراهيم العسوي، ألغات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، ط3 بيروت، 2001

إبراهيم العيسوي الدعم معالجة اقتصادية وسياسية، القاهرة، 1987.

إبراهيم خليل إبراهيم، أثر المتغيرات المتعلقة بالاعتمادات المستندية في المشاكل التي تواجه المستورد العراقي –بحث تطبيقي في عينة من المصارف الخاصة، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد (3)مجلد (3)ايلول https://easj.aliraqia.edu.iq/index.php/easj2024،

إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء العراقي في الفترة 2014،2017

أحصاءات هيئة الاستثمار في العراق الى أن أجمالي الاستثمارات الاجنبية المتدفقة للمدة من 2006،08،01 ولغاية 2018،01،21

إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء وتقنيات المعلومات لعام 2012

أحمد كامل حسين الناصح. (2008). واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل.

أحمد كامل حسين الناصح. (2008). واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل. مجلة الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد.

أنعام مزيد نزيل، سياسات الدعم الحكومي بين القبول الفكري وكلف التطبيق دراسة تحليلية لتجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2008

البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2012.

بيان حرب. (2006). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية " .

بيان حرب. (2006). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "التجربة السورية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 129،111.

التخطيط العراقية(مديرية الحسابات القومية)، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق خلال المدة 2008/ 2012، بغداد، كانون الاول.

ثائر محمود رشيد. (2013). آستراتجية دعم آلصناعات آلصغيرة وآلمتوسطة في آلمملكة آلعربية آلسعودية مع إشارة إلى تجربة آلعرآق. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية،

حمدي اسعد الدلو ،استراتيجية مقترحة لموائمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين جامعة الاقصر ،غزة فلسطين ،2016.

خضر عباس الماهر، الأجور والتشغيل والتوازن الاقتصادي، الطبعة الأولى، الرياض، جامعة الملك سعود، 1988م.

صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، العدد (4) ، المجلد(45)، ترجمة مركز الاهرام، ، ديسمبر 2008.

عادل أحمد حشيش مشكلة الدعم السلعي والأمن الغذائي في مصر، دار الجامعات المصرية1989

عادل فليح العلي المالية العامة، جامعة الموصل، 2002.

عبد الرزاق الفارس الحكومة والفقراء والإنفاق العام دراسة نظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1997.

عبد الله رزق، اقتصادات ناشئة في العالم: نماذج تنموية لافتة، دار الفارابي، بيروت، 2009.

عبد الله نجم عبد الشاوي، عامر أحمد محمد، دور الدولة في القطاع الصناعي في العراق دراسة ميدانية الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، عدد 89 2011

عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية، مصر، 2000.

عبد الواحد مشعل، البطالة والانحرافات السلوكية في المجتمع العراقي، مجلة العلوم الاجتماعية، بيت الحكمة، العدد 25، 2011، بغداد.

عمر خلف فزع. (2013). مشروعات الاعمال الصغيرة في العراق.. التوطن والتمويل. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.5

مالكولم جيلز ومايكل رومر ، اقتصاديات التنمية، تعريب: طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى، دار المريخ، الرياض، 2009.
محمد عمر بإطريخ، تمويل التعليم الجامعي من الواقع الى التطبيقات بحث مقدم لمؤتمر التعليم العالي الاهلي صنعاء، 2000 .
محمد محمود عبد الله يوسف. (2015). آليات دعم وتمويل آلمشروعات آلصغيرة وآلمتوسطة... نماذج من آلتجربة آلمصرية. " آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.. نماذج من التجربة المصرية" وذلك في المؤتمر الإقليمي" المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في البلدان العربية: الواقع والتطلعات". الكويت: الجامعة العربية المفتوحة والمعهد العربي لانماء المدن وبرنامج تنمية الخليج
محمد ناجي خليفة، البطالة والنمو الاقتصادي في مصر ، القاهرة، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 2004.
هناء عبد الغفار السامرائي. (2002). الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية. بغداد: بيت الحكمة
وزارة التخطيط. (2014). خطة التنمية للسنوات 2015،2019. ، وزارة التخطيط.

English References:

Abdul Mutalib Abdul Hamid, Comprehensive Banks: Their Operations and Management, University Press, Egypt, 2000.

Abdul Razzaq Al-Faris, The Government, the Poor, and Public Spending: A Study of the Budget Deficit Phenomenon and Its Economic and Social Impacts in Arab Countries, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 1997.

Abdul Wahid Mishal, Unemployment and Behavioral Deviations in Iraqi Society, Journal of Social Sciences, Bayt Al-Hikma, Issue 25, 2011, Baghdad.

Abdullah Najm Abdul Shawi, Amer Ahmed Mohammed, The Role of the State in the Industrial Sector in Iraq: A Field Study, Al-Mustansiriya University, College of Administration and Economics, Issue 89, 2011.

Abdullah Rizq, Emerging Economies in the World: Remarkable Development Models, Dar Al-Farabi, Beirut, 2009.

Adel Ahmed Hashish, The Problem of Commodity Subsidies and Food Security in Egypt, Egyptian University Press, 1989.

Adel Falih Al-Ali, Public Finance, University of Mosul, 2002.

Ahmed Kamel Hussein Al-Naseh. (2008). The State of Small and Medium-Sized Industries in Iraq and Their Impact on Employment.

Ahmed Kamel Hussein Al-Naseh. (2008). The State of Small and Medium-Sized Industries in Iraq and Their Impact on Employment. Journal of Administration and Economics, University of Baghdad.

Anaam Mazid Nazil, Government Support Policies between Conceptual Acceptance and Implementation Costs: An Analytical Study of the Experiences of Selected Countries with Special Reference to Iraq, Unpublished PhD Thesis, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, 2008

Bayan Harb (2006). The Role of Small and Medium Enterprises in Economic and Social Development: The Syrian Experience. Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, 111, 129.

Bayan Harb. (2006). The Role of Small and Medium Enterprises in Economic and Social Development.

Central Bank of Iraq, Monetary Policy Report of the Central Bank of Iraq for 2012.

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.5

Hamdi Asaad Al-Dalu, A Proposed Strategy for Aligning Higher Education Outcomes with the Needs of the Labor Market in Palestine, Luxor University, Gaza, Palestine, 2016.

Hanaa Abdel Ghaffar Al-Samarrai (2002). Foreign Direct Investment and International Trade. Baghdad: Bayt Al-Hikma

Ibrahim Al-Assawe, Al-Ghat and its Sisters: The New System of World Trade and the Future of Arab Development, 3rd ed. Beirut, 2001.

Ibrahim Al-Assawe, Support: An Economic and Political Treatment, Cairo, 1987.

Ibrahim Khalil Ibrahim, The Impact of Variables Related to Documentary Credits on the Problems Facing Iraqi Importers - An Applied Study in a Sample of Private Banks, Journal of Economic and Administrative Studies, Issue (3), Volume (3), September 2024 https://easj.aliraqia.edu.iq/index.php/easj.

Ibtisam Ali Hussein and Suhaila Abdul Zahra, The Future of Economic Policy in Light of Economic Diversification, Journal of Economic and Administrative Studies https://easj.aliraqia.edu.iq/index.php/easj/article/view/75/68, Issue (1), Journal (3), April 2024.

International Monetary Fund, Finance and Development Journal, Issue (4), Volume (45), translated by the Center Al-Ahram, December 2008.

Iraqi Planning (National Accounts Directorate), Statistical Indicators on the Economic and Social Situation in Iraq during the Period 2008/2012, Baghdad, December.

Khader Abbas Al-Maher, Wages, Employment, and Economic Balance, First Edition, Riyadh, King Saud University, 1988.

Malcolm Giles and Michael Romer, Development Economics, translated by Taha Abdullah Mansour and Abdul Azim Mustafa, Dar Al-Marikh, Riyadh, 2009.

Ministry of Planning (2014). Development Plan for the Years 2015, 2019. Ministry of Planning

Muhammad Mahmoud Abdullah Youssef (2015). Mechanisms for Supporting and Financing Small and Medium-Sized Enterprises... Models from the Egyptian Experience. "Mechanisms for Supporting and Financing Small and Medium-Sized Enterprises... Models from the Egyptian Experience," presented at the Regional Conference "Small and Micro Enterprises in Arab Countries: Reality and Aspirations." Kuwait: Arab Open University, Arab Urban Development Institute, and Gulf Development Program.

Muhammad Naji Khalifa, Unemployment and Economic Growth in Egypt, Cairo, Misr University for Science and Technology, 2004.

Muhammad Omar Batriah, Financing University Education from Reality to Applications, a research paper presented at the Private Higher Education Conference, Sana'a, 2000.

Omar Khalaf Fazaa (2013). Small Business Projects In Iraq... Settlement and Financing. Journal of the Baghdad College of Economics

Statistics from the Central Bureau of Statistics and Information Technology for 2012

Statistics from the Iraqi Investment Commission indicate that total foreign investment inflows for the period from August 1, 2006 to January 21, 2018

EISSN: 3005-3625, PISSN: 2790-2560, DOI: doi.org/10.58564/EASJ/5.2.2026.5

Statistics of the Iraqi Central Statistical Organization for the Period 2014, 2017

Thaer Mahmoud Rashid (2013). A Strategy to Support Small and Medium Industries in the Kingdom of Saudi Arabia with Reference to the Iraqi Experience. Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences.